

نظرية المدخلات والمخرجات عند جابريل الموند

يقدم جابريل الموند إطاراً نظرياً لدراسة القدرات بحيث يحدد كل من جانبي المدخلات والمخرجات. والقدرات التي تسمح بالاستجابة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية لأنماط جديدة من المشاكل.

أولاً- المدخلات (مطالب وتأيد):

(أ) المطالب: تأخذ بدورها عدداً من الأشكال:

١. مطالب مادية تتعلق بسلع وخدمات.
٢. مطالب تتعلق بتنظيم السلوك الاجتماعي كعلاقات العمل، ووضع الأسرة.
٣. مطالب تتعلق بالمشاركة السياسية والمساهمة في وضع السياسة العامة.
٤. مطالب رمزية تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية.

(ب) تأييد: وهو الذي يعبر عن نفسه في عدد من الأشكال:

١. تأييد مادي يتمثل في دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية أو التطوع فيها.
٢. طاعة القوانين والحرص على تنفيذها.
٣. المشاركة السياسية والعمل في المنظمات التطوعية.
٤. احترام رموز السلطة العامة.

ثانياً- المخرجات (قدرات وسياسات):

أما المخرجات فتتمثل في مجموعة القرارات والسياسات التي تصدر والتي يتم على أساسها تقييم أداء النظام وتحديد قدراته ويمكن تحديد هذه القدرات فيما يلي:

١. القدرة الاستخراجية
٢. القدرة التنظيمية
٣. القدرة التوزيعية
٤. القدرة الرمزية
٥. القدرة الاستجابية

وهذه القدرات تحدد كيفية أداء النظام وإنجازه، وتعد قضية تحديد درجة القدرة أو تقييم قدرة نظام ما من أعقد المسائل التي تواجه عالم السياسة. ويحاول الموند تقديم أجابة علمية على السؤال الخاص بتقييم النظام السياسي وهو لذلك يضع معياراً يجمع بين مؤشرات متعددة وليس مؤشراً واحداً فهو يرى أن الحكم على النظام السياسي يجب أن يكون في إطار أداء النظام السياسي هل هذا يحقق الوظائف المنتظر منه تحقيقها أم لا؟

هذه المؤشرات أو المعايير التي يمكن من ثناياها الحكم على النظام السياسي هي:

١. القدرة الاستخراجية:

يقصد بذلك مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له، سواء على المستوى المحلي أو الدولي ويمكن التعبير عن بعض جوانب هذه القدرة كمياً، بمعنى قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد من البيئة المحلية والدولية ويشمل ذلك الموارد

الاقتصادية والاجتماعية أى قدرة النظام على أن يجعل الأفراد فى المجتمع، يعطون كل ما لديهم من مجهود، ونشاط، وقدرته على استعمال ذلك، فى استغلال موارد المجتمع، ثم قدرته على استخراج موارد البيئة بمعنى حصوله على التأييد، والدعم الاقتصادى، والسياسى بمؤسساتها المختلفة.

٢. القدرة التنظيمية:

تعنى مدى قدرة النظام على ضبط السلوك الاجتماعى لعلاقات الأفراد والجماعات، ويمكن دراسة هذه القدرة من حيث هدف عملية التنظيم، وأساليب التنظيم، ومدى تكرار استخدام هذه الأساليب، وحدود التسامح التى تتيحها، ومدى تكيف المواطنين معها. ويمكن فى هذا الإطار التمييز بين نوعين من الأنظمة السياسية: أحدهما يغلب عليه الطابع الاستخراجى مثل النظام السياسى الاستعمارى فى علاقته بالمستعمرات، والآخر له طابع استخراجى تنظيمى ويمثل ذلك الإمبراطوريات البيروقراطية.

إن القدرات التنظيمية تعنى أيضاً أداء النظام السياسى فى تنظيم المجتمع، والمحافظة على الأمن، والطمأنينة، والمثال الواضح على ذلك هو قدرة النظام السياسى على مواجهة الجريمة مثلاً ، ولا شك أن القدرات التنظيمية تقاس بعدد وأنواع الأنشطة التى يأخذ النظام السياسى فى تنظيمها، ومدى دقة وسلامة التنظيم الذى يأخذ به النظام السياسى، ثم أخيراً الضمانات الإجرائية بسلامة العملية التنظيمية. كما تعنى قدرة النظام السياسى على ممارسة الرقابة على الأفراد والجماعات هذا التعريف العام هو ما يميز مقدرة النظام السياسى، وعند تحديد خصائص القدرة التنظيمية، يجب أن تأخذ فى الاعتبار الأفراد والجماعات التى ستكون عرضة للتنظيم، ما هى مجالات النشاط الفردى (القطاع الخاص)، والنشاط الجماعى (القطاع العام)، فى الحياة ومدى تأثيرهما فيها. وما مدى تكرار وعمق نطاق التدخل الذى يمارسه النظام فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليم... إلخ بل أيضاً تنظيم العلاقات الشخصية كالزواج... إن كل المجالات يمكن أن تخضع للتنظيم الحكومى.

٣. القدرة التوزيعية:

يعنى مدى تدخل النظام السياسى فى توزيع الموارد القومية والدولية توزيعاً عادلاً على أفراد المجتمع. كما يعنى القدرة التوزيعية، تخصيص السلع، والخدمات، والألقاب الشرفية، والقوانين، والفرص بأنواعها، من النظام السياسى على الأفراد، والجماعات، فى المجتمع. إنه نشاط النظام السياسى كموزع للمزايا بين الأفراد، والجماعات، وأهم مقاييس القدرة التوزيعية وخصائصها، يجب أن تتضمن كمية ونوع وأهمية الأشياء. التى يقوم النظام بتوزيعها. ومجالات الحياة البشرية التى تمسها، الجماعات الخاصة من السكان التى تستفيد من المزايا المختلفة، والعلاقة بين الاحتياجات الفردية والتوزيع الحكومى.

٤. القدرة الرمزية:

تشير إلى تدفق الرموز من النظام السياسى للمجتمع والجماعة الدولية، ويتمثل ذلك فى الحفلات الرسمية، التى تقيمها الدولة والأعياد القومية، ومراسم تنصيب زعيم أو وفاة زعيم، والحفاظ على الآثار القومية، كما تقوم النخبة الحاكمة، بتكوين وتأكيد قيم معينة ، يمكن بواسطتها، تعبئة وتحريك احتياطي التأييد فى المجتمع، مثلما فعلت خطب تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية.

وهكذا فالقدرة الرمزية هى القدرة على خلق رصيد سياسى، بمعنى قدرة النظام على خلق وإبقاء رصيد من التأييد، والدعم لدى الجماهير وتتوقف هذه القدرة على عوامل أصلية، مثل القدرة على السلام ،

والطمأنينة الفردية والجماعية. والقدرة على حسن توزيع المنجزات، الثروة الاقتصادية، والنجاح فى كل مشكلة قومية. كما أن هناك وسائل وأساليب لخلق وتنمية الرصيد السياسى للنظام لدى الجماهير، مثل خلق مناسبات وطنية للاحتفال، وإقامة الاستعراضات العسكرية، وإعطاء الإجازات القومية. ومن الواضح أن قياس قدرة النظام على خلق رصيد يقوم على متغيرات يصعب قياسها وهى ترتبط بالعوامل السالف ذكرها وإن كانت مستقلة عنها من حيث أنها فى ذاتها أحد العوامل الهامة فى أداء النظام السياسى.

٥. القدرة الاستجابية:

تشير إلى العلاقات بين مدخلات النظام بغض النظر عن مصدرها (محلية أو خارجية) والمخرجات، ومدى قدرة النظام على الاستجابة للمدخلات الجديدة التى تثيرها الظروف والمتغيرات الناشئة بسياسات وقرارات ملائمة. فقدرات النظام السياسى فى جوهرها ما هى إلا أنماط العلاقة بين المدخلات والمخرجات فى إطار أداء معين للنظام، ويمكن التمييز من حيث مجال ممارسة القدرات بين القدرات التى تحدثنا عنها على المستوى الدولى بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، فالقدرة التنظيمية الدولية تبدو فى عمليات الغزو والاستيعاب لأقاليم ولشعوب من جانب دولة لأخرى، والقدرة التوزيعية الدولية. تتمثل فى أنظمة التعريفات الجمركية والمساعدات الفنية. ويمكن تحليل المدخلات من ثلاث جوانب:

أ. من حيث الكم: حجم المدخلات.

ب. من حيث الكيف: مضمون المدخلات من حيث موضوعها وما إذا كان يسودها طابع التأييد أو الرفض للنظام السياسى.

ج. من حيث المصدر: داخلى وخارجى.

والتغير فى هذه المدخلات على أى من هذه المستويات، يؤثر بالطبع على مخرجات النظام، وعلى نمط السياسة، ومن ناحية أخرى فإن الاحتلال الوظيفى، على مستوى المخرجات، ويؤثر على نمط التنمية السياسية، عبر تأثيره على المدخلات، ومن هنا يتضح دور النخبة الحاكمة التى يمكن أن تصبح عنصر الابتكار والإلهام فى المجتمع بمعنى ابتكار أهداف جديدة وتطوير قدرات جديدة لتحقيق هذه الأهداف. وتتباين ردود فعل النخبة الحاكمة فيما يتعلق بالمطالب الجديدة، فهى قد تحاول التكيف وإقامة النظام أو ترفض المطالب الجديدة، بشكل مباشر وصريح، وتمارس سياسة عدم الاكتراث، واللامبالاة تجاهها أو تحاول نتيجة عجزها عن الاستجابة لهذه المطالب بطريقة مباشرة أن تقوم بعملية تسوية عن طريق الاستجابة إلى مطالب أخرى.